الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة–

الملتقى الوطني الافتراضي حول

النظام المالي الإسلامي: آليات التطبيق وفرص النجاح

استمارة مشاركة

1- الاسم: زكية اللقب: شناقر المؤهل العلمي: دكتوراه علوم التخصص الحالي: مالية المؤسسة: جامعة خنشلة الهاتف: 0796384376 البريد الالكتروني: chenaker.zakia@univ-khenchela.dz	2- الاسم: نبيلة اللقب: باديس المؤهل العلمي: تأهيل جامعي التخصص الحالي: علوم إقتصادية المؤسسة: جامعة خنشلة الهاتف: 0670194071 البريد الالكتروني: badis.nabila@gmail.com	3- الاسم: رضوان اللقب: موجاري المؤهل العلمي: تأهيل جامعي المنصب الإداري: رئيس قسم علوم إقتصادية التخصص الحالي: استشراف إقتصادي المؤسسة: جامعة قسنطينة2 الهاتف: 0550.86.62.42 البريد الالكتروني: moudjari.redouane6@gmail.com

عنوان المداخلة:

التمويل الاجتماعي الإسلامي: دراسة نظامية وشرعية لصكوك وقفية في الجزائر

محور الملتقى:

تحليل واستشراف تجربة الجزائر في تبني النظام المالي الإسلامي وسبل تطويرها

الملخص:

نشأت فكرة ابتكار منتج مالي اجتماعي إسلامي في شكل الصكوك الوقفية، لامتصاص المدخرات والأموال المتداولة في السوق الموازية الجزائرية. حيث تعتبر الصكوك الوقفية من أهم الأدوات التمويلية الوقفية كونها قادرة على توفير التمويل اللازم للمشاريع دون استنزاف ميزانية مؤسسة الأوقاف، والخروج بها من دائرة الحاجة الى التمويل الى الكفاية والاعتماد على التمويل الجماعي.

لقد استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي لعرض وتحليل المعلومات. وخلصت الدراسة الى نتيجة مفادها أن الصكوك الوقفية أداة اجتماعية إسلامية يمكن تطبيقها في الجزائر إذا توافرت مجموعة من المتطلبات التشريعية، الشرعية والتنظيمية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الاجتماعي الإسلامي، الصكوك الوقفية، الجزائر

Abstract :

The idea of creating an Islamic social financial product was born in the form of endowment Sukuk, to absorb savings and money circulating on the Algerian parallel market. When the endowment sukuk is considered one of the most important endowment funding tools, as it is able to provide the necessary funding for projects without depleting the budget of the endowment institution, and take it out of the circle the financing need to achieve sufficiency and the use of crowdfunding.

We used the descriptive and analytical approach to present and analyze the information. The study concluded that the endowment Sukuk is an Islamic social tool that can be applied in Algeria if a set of legislative, legal and regulatory requirements are met.

Keywords : Islamic social finance, endowment sukuk, Algeria

مقدمة:

يعد التمويل الاجتماعي الإسلامي آلية تمويل فعالة في تحقيق الشمول المالي في المجتمعات الإسلامية، وذلك لما يملكه هذا النوع من التمويل من تنوع في أساليبه سواء أكان تمويلا خيريا أو ربحيا، هذه الأساليب تتمثل أساسا في الزكاة، الوقف وأدوات التمويل الأصغر.

في هذا الإطار، يرى الدكتور كمال توفيق حطاب أن الصكوك الوقفية ظهرت في مراحل مبكرة من التاريخ الاسلامي لتمثل وثائق اثبات بحق يحفظ من خلالها شرط الواقف، وكانت هذه الصكوك تمثل سندات ملكية يتم حفظها دفعا للنزاع وحفظا لحقوق الفقراء وجهات الوقف الاخرى وهذه الصكوك كانت تمثل وثائق او شهادات اثبات حق لا يقصد منها سوى تنفيذ الوقف بشرط الواقفين ولا يقصد منها الاستثمار او التداول [1].

أما الصكوك الوقفية بمعناها الحديث فتشتمل على الصكوك بالمعنى السابق، اضافة الى معان أخرى لها علاقة بالتنمية ومن هنا تبرز أهمية التعرف على هذه الصكوك كوسيلة مستحدثة لتمويل تنمية اقتصاديات الدول. يسمح التمويل الاجتماعي الإسلامي بتوفير خدمات تمويلية دون الوقوع في دائرة الحرام، ويلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات بكل حرية وبغطاء شرعي تشريعي وتنظيمي.

الإشكالية: تأسيسا على ما سبق، جاءت إشكالية البحث على النحو التالي: **هل يمكن تبني منتج تمويلي اجتماعي إسلامي في ظل البيئة المالية التقليدية السائدة في الجزائر؟**

الأهداف: تهدف الورقة البحثية الى تسليط الضوء على مفهوم التمويل الاجتماعي الإسلامي والتعرف على أساليبه مع التركيز على الوقف والصكوك الوقفية التبرعية بشكل خاص، مع البحث في فرص نجاح هذا النوع من المنتجات في الجزائر في ظل البيئة المالية السائدة مع تغيير جزء من النظام المالي الحالي ليتوافق مع المتطلبات الشرعية والتشريعية المطلوبة.

---

[1] حطاب، كمال توفيق. **الصكوك الوقفية ودورها في التنمية**. بحث متاح على موقع : موسوعة الاقتصاد الاسلامي www.iefpedia.com تاريخ الاطلاع : 2021/10/02 على الساعة 00:30.

I. الأدبيات النظرية للبحث:

1- تعريف التمويل الاجتماعي الإسلامي: يعرف التمويل الاجتماعي الإسلامي حسب تقرير البنك الإسلامي بأنه تمويل غير ربحي يسعى لتقديم المال لأغراض إجتماعية و إنتاجية وفق أحكام و مقاصد الشريعة الإسلامية بما يسهم في التمكين الاقتصادي وتنمية المجتمع، حيث أنه يخلق قيمة للمجتمع و هو عادة موجه للمشاريع المتناهية الصغر، الصغيرة وحتى المتوسطة.[1]

2- خصائص التمويل الاجتماعي الإسلامي: كما للتمويل العديد من الخصائص أولها أنه ذو بعد إجتماعي و أنه ينفق وفق أحكام و مقاصد الشريعة الإسلامية، يهدف إلى التمكين الاقتصادي و يهدف إلى الإستخلاف كما أنه متعدد المصادر، و يقوم على أساس دراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، يعمل على بناء و تمكين الإنسان رجالا و نساء و هو عبادة و يكون إخلاصا لله تعالى.

3- تعريف الصكوك الوقفية: اصطلاح فقهي اسلامي معاصر مأخوذ من الوقف يندرج تحت موضوع الوقف الجماعي. وهو حصص متساوية القيمة مشاركة في تمويل مشروع وقفي معين، تصدرها المؤسسات الوقفية، ثم تطرحها للاكتتاب العام، فتوجه حصيلتها الى تنفيذ المشروع، فتقوم هيئة الأوقاف بإنشائه واستغلاله، وتصرف عوائده على الجهات المستحقة من الواقفين بحسب ما نصت عليه نشرة الاصدار. و الواقع أن هذا النوع من الصكوك يجسد صورة من صور التعاضد و التعاون بين جمهور الواقفين وما يقدمونه من وقفيات صغيرة على شكل صكوك[2]. والهدف من هذا الاجراء هو تعميم الممارسة الوقفية وتسييرها.

4- أنواع الصكوك الوقفية: ترتكز فكرة الصكوك الوقفية لمسألة تعدد الواقفين وتشاركهم في وقف أو مشروع استثماري، وسيعتمد في تقسيم وتصنيف الصكوك الوقفية على صفة الواقفين فإما أن يكونوا متبرعين أو

---

[1] Paolo Pietro Biancone and Maha Ramadan, Finance social entreprises : An Islamic finance prospective European Journal of islamic journal, 2019, P.P 2-3.

[2] العنزي، عبد الرحمن رخيص؛ العمري، محمد علي. (2015). تعاضد الأوقاف في الفقه الإسلامي، **دراسات، علوم الشريعة والقانون**، 42 (3). ص: 805.

مقرضين أو مستثمرين. وعلى هذا الأساس، يمكن تصنيف الصكوك الوقفية الى: صكوك تبرعية، صكوك تشاركية، وفي هذا المقام سيتم الحديث عن الصكوك التبرعية كما يلي:

4-1 الصكوك التبرعية: عبارة عن وقفيات نقدية صغيرة مشاركة في تمويل مشروع وقفي معين ومن ثم طرحها للاكتتاب العام للواقفين كل حسب رغبته وقدرته المالية، على أساس تكوين وقف جماعي من الوقفيات المتناثرة المتساوية القيمة لدى الجمهور، في سبيل تجميع مبلغ الانفاق الرأسمالي، للبدء في المشروع واستغلاله. والجدير بالذكر، أن الأرباح والعوائد التي يطرحها المشروع تعود للموقوف عليهم[1].

وهي ثلاثة أنواع:

أ- **صكوك خيرية:** هي صكوك تصدرها هيئة الأوقاف وتستخدم حصيلتها في الانفاق على وجوه الخير ولا تعود بعائد مادي، انما طمعا بأجر عند الله، مثلا الوقف على المساجد، المدارس أو الفقراء والمساكين أو توفير التمويل اللازم لشراء عقارات وقفية تستغل في الغالب الجانب الاجتماعي.

ب-**صكوك أهلية:** تصدرها هيئة الأوقاف بناء على رغبة الواقف لصالح أهله وذريته، وتمثل هذه الصكوك عملا من أعمال البر الاجتماعية لأنها تهدف الى رعاية الأهل والذرية، فضلا عن كونها تهدف الى الحفاظ على راس المال والابقاء على الأموال المتراكمة في أوعية استثمارية تحافظ على أصولها، تتيح استثمارها وتوزيع عوائدها وتؤكد على عدم افنائها بالاستهلاك أو بالإتلاف، مما يحافظ على ثروات الأمة وأصولها الثابتة الانتاجية واستمرارية انتاجها وعطائها.

ت- **صكوك القرض الحسن:** هي صكوك تصدر من اي جهة كانت وتستخدم حصيلتها في الانفاق على وجوه الخير ولا تعود بعائد مادي، انما تعود على حامله بأجر عظيم في الحياة الآخرة، وهنا

---

[1] Zain, Nor Razinah Mohd; Abideen, Adewale; Engku Ali, Engku Rabiah Adawiah. (2019). Innovations in Sukuk in the Global Finance Market: Reviewing Key Considerations. **International Journal of Management and Applied Research**, Vol. 6, No. 4, p: 290. قداوي، عبد القادر. (2018). تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية –نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية–، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (19). ص: 84.

يمكن أن نشير الى أنه يمكن لوزارة الأوقاف أن تستفيد من حصيلة هذه الصكوك في تمويل مشاريعها الخاصة. أو إقراض الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مشاريع صغيرة خاصة به، وتكون وزارة الأوقاف هنا هي الضامنة لقيمة هذه الصكوك[1]. هي وثائق متساوية القيمة محددة المدة عادة ما تكون قصيرة الأجل يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في تمويل حاجات عامة وانفاقها على وجوه الخير ولا يكون الغرض من إصدارها تحقيق عائد، وانما لتحقيق أغراض اجتماعية وإنسانية وتكافلية، ويملك حامل صك القرض الحسن حصة شائعة في دين، يضمن مصدره قيمته عند انتهاء أجله.[2]

II. متطلبات تطبيق صكوك وقفية تبرعية في الجزائر:

حتى يتسنى تطبيق صكوك وقفية تبرعية في الجزائر، ينبغي أن تتوافر المتطلبات الشرعية والتشريعات والأنظمة القانونية في إطار فني متكامل لتسمح بذلك.

1- المتطلبات الشرعية لصناعة صكوك وقفية تبرعية في الجزائر: حتى يتم تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر، وجب الاهتمام بالجانب الشرعي. وبهذا الصدد، صادق المجلس الإسلامي الأعلى* على إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حسب بيان المجلس، وستقوم هذه الهيئة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية، وهي المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر على توطين الصيرفة الإسلامية.

ويأتي إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، تنفيذا للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

---

[1] شاهين، محمد. (2017). **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**. مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة. ص: 181.

[2] بن زيد، ربيعة؛ بخالد، عائشة. (2012). دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، (2): 231.

* هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، أنشئ بموجب المادة 171 من الدستور 1996، وهو مؤسسة وطنية مرجعية، يبدي آراء فقهية ويصدر فتاوى شرعية في كل المسائل التي تهم الدولة وتعرض عليه لهذا الغرض كل المسائل المرتبطة بالإسلام. الموقع الرسمي للمجلس الإسلامي الأعلى. متاح على الرابط: https://hci-dz.com/

وعليه وحسب بيان المجلس؛ فإن استحداث الأسلوب الجديد المتمثل في إيجاد مرجعية عليا، على مستوى البنك المركزي سيمكن من وضع ضوابط وأحكام عملية وأدلة للمعاملات المالية الإسلامية، والمعاملات الموجودة أصلا وتراقب أداء هيئات الرقابة الشرعية على مستوى كل بنك. بحيث تكون قراراتها ملزمة وهذه المرجعية العليا المذكورة، تعتمد في أحكامها على الهيئة الشرعية العليا التي مقرها المجلس الإسلامي الأعلى. وتقوم بما يلي[1]:

- حماية العمل المصرفي من خطر الفتاوى المتضاربة.
- حمايته من التعرض للأهواء ورغبات الجهات التنفيذية للمصارف.
- تشجيع الاجتهاد في النوازل.

كما ينبغي للسلطة الرقابية للبنك المركزي السهر على أن تلتزم المؤسسات الخارجية والداخلية بالمعاملات الشرعية.

ولعل الجزائر بإنشائها هذه الهيئة تتبع جارتها تونس؛ فهي من الدول التي تشترط تأسيس هيئة شرعية مركزية لإبداء الرأي وتقديم الفتوى بشأن الصكوك والمصادقة النهائية على إصدارات الصكوك التي قد تمر على قرار شرعي من الهيئة الشرعية التابعة لجهة الإصدار.[2]

على غرار دول اخرى كالكويت مثلا، فإنها تعين الهيئة الشرعية من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. إذن فالهيئة الشرعية الناظمة لعملية التصكيك، قد تكون مركزية تنشؤها البنوك المركزية أو غير مركزية لا تخضع لبنوك مركزية، بل تخضع لوزارة من الوزارات (مثلا: وزارة الأوقاف).

---

[1] المجلس الإسلامي الأعلى. بيان المجلس الإسلامي الأعلى حول الصيرفة الإسلامية. الموقع الرسمي للمجلس: http://hci-dz.com/2019/03/09/

[2] بوهراوة، سعيد. (2018م). الحوكمة الشرعية لإصدارات الصكوك، **مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية**، 9(02): 15.

وبهذا الصدد تقترح الباحثين إنشاء هيئة شرعية مركزية من قبيل البنك المركزي، بالإضافة إلى إنشاء هيئة شرعية فرعية من قبيل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، لتتولى عملية إصدار وتداول الصكوك الوقفية، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (01): إنشاء هيئة شرعية

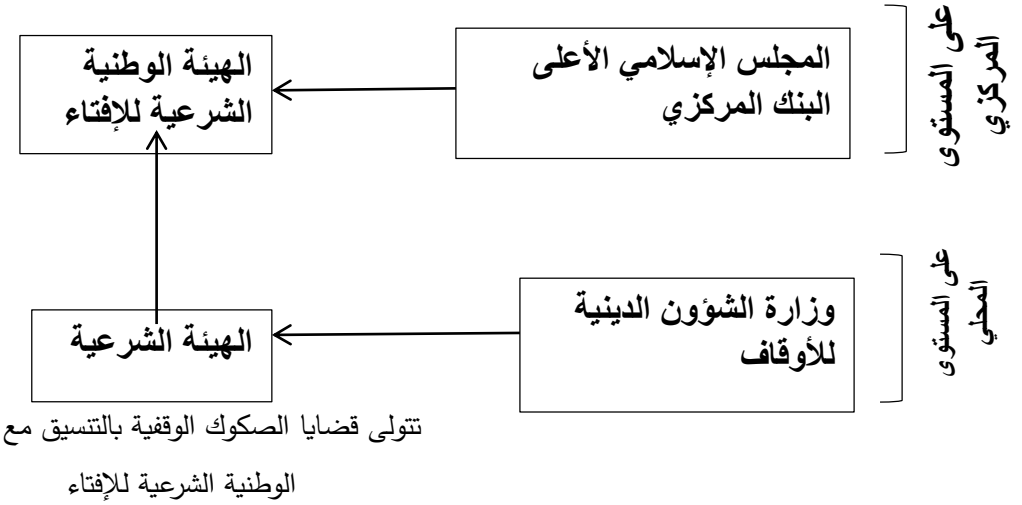

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق

أما عن واجبات ومهام هيئة الرقابة الشرعية، فمعيار الضبط والأخلاقيات الذي صدر عن أيوفي سنة 1999م، لخص نطاق عمل الهيئة الشرعية الآتي[1]:

- التأكيد من أن هيئة الرقابة الشرعية قد قامت بتنفيذ الاختبارات والإجراءات المناسبة ومراقبة العمل بالكيفية المناسبة.
- فحص الأدلة على أساس الاختبار لكل نوع من العمليات التي تؤيد الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العمليات والمعاملات التي تتعاقد عليها المؤسسة ذات العلاقة

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**. معيار الضبط والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1). ص ص: 6-7.

- كتابة تقرير واضح يفيد بأن القوائم المالية قد تم فحصها من حيث ملاءمة الأساس الشرعي الذي تم الاستناد عليه في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
- كتابة تقرير واضح يفيد أن جميع المكاسب التي تحققت للمؤسسة من مصدر أو بطرق تحرمها أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها تصرف لأغراض خيرية.
- كتابة تقرير واضح يبين ما إذا كان احتساب الزكاة تم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- كتابة تقرير واضح يبين ما إذا كانت عقود المؤسسة والوثائق المتعلقة بها تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
- إذا تبين لهيئة الرقابة الشرعية أنه قد وقع من إدارة المؤسسة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية أو مبادئها أو الفتاوى أو القرارات أو الإرشادات التي أصدرتها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، فيجب عليها بيان ذلك في فقرة الرأي من تقريرها.

2- المتطلبات التشريعية لصناعة صكوك وقفية تبرعية في الجزائر: هناك العديد من المتطلبات الممكن اقتراحها والواجب توفيرها للتعامل بالصكوك الوقفية التبرعية في الجزائر منها:

2-1 قانون النقد والقرض: إضافة بند في قانون النقد والقرض، يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامي، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن بنك الجزائر، أصدر نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، فبالرغم من هذه القفزة النوعية إلا أن هذا النظام تتخلله بعض النقائص وجب علاجها من خلال إصدار مراسيم تنفيذية في أقرب وقت، لتعزيز المالية الإسلامية في الجزائر وأهم هذه الاختلالات[1]:

[1] لعناني، محمد؛ جوفاني، أسماء. (2020). مدى إلتزام نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق لـ 15 مارس 2020، **مجلة التكامل الاقتصادي**، 8(02): 136.

- أعطت المادة 02 مفهوما ناقصا للعملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث وصفت بأنها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وهذا ضابط شرعي مهم في المعاملات المالية، ولكن لا يقتصر عليه لوحده لإضفاء الشرعية على المعاملة.

- حصر صيغ الصيرفة الإسلامية في مجموعة معينة يؤثر سلبا على الصناعة المالية الإسلامية من جوانب عدة وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

- لم يفصح النظام عن الهيكل التنظيمي للهيئة العليا للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، من حيث عدد أعضائها وطبيعة تخصصاتهم.

- تطبيق عمل هيئة الرقابة الشرعية، وحصره في مراقبة وضمان تطبيق الآراء بالمطابقة التي تصدرها الهيئة العليا، يؤثر سلبا على مستقبل الصناعة المالية الإسلامية.

- لم يشر النظام إلى التدقيق الشرعي الخارجي كآلية رقابية موازية تساهم بالتدقيق في أعمال البنوك والمؤسسات المالية.

2-2 اعتماد مبدأ التدرج: في إطار أسلمة المؤسسات المالية للتعامل بما يتفق و الشريعة الإسلامية، وجب على الجزائر اعتماد منهج التدرج في إحلال البديل الإسلامي، من خلال الالتزام بمنهجية فكرية تطبيقية، رشيدة تستند إلى درجة عالية من التخطيط والإعداد للوصول إلى الوضع المنشود[1].

2-3 قانون الأوقاف: بالرجوع إلى قانون الأوقاف رقم 10/91 المتعلق بالأوقاف، في المادة "02": " على غرار كل مواد هذا القانون، يرجع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في غير المنصوص عليه".

---

[1] مير، أحمد. (2019). **متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة مقارنة بين بنك بومييترا الماليزي ووكالة بنك التنمية المحلية**، المؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر. ص: 1288. (بتصرف)

ما يفهم من نص هذه المادة أنه أي صيغة استثمارية جديدة، طالما جائزة شرعا ولا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، فلا بأس باعتمادها؛ وبالتالي يمكن استثمار وتنمية الأوقاف وفق الصكوك الإسلامية، هذا بصفة عامة، أما بصفة خاصة فجواز صكوك الوقف من جواز الوقف المؤقت وجواز وقف النقود، فهاتين المسألتين لم يتم بيانهما في هذا القانون، لكن ما يكبح أو يعيق إصدار هذا النوع من الصكوك فيما يخص تأقيت الوقف، نجد المادة 28 من نفس القانون، والتي تنص على: "يبطل الوقف إذا كان محددا بزمن" فبالرغم من أن الجزائر تتبع المذهب المالكي الذي يجيز الوقف المؤقت إلا أنه من الناحية القانونية غير ممكن.

وفي هذا الصدد تقترح الباحثين إلغاء هذه المادة أو تعديلها بمدة من الزمن (مثلا سنغافورة حددت مدة الأصل الوقفي بـ 99سنة)؛ بعد هذه المدة يمكن التصرف فيه. أما من ناحية الوقف النقدي، فنجد أثره في المادة 26 مكرر 10 من القانون رقم 01-07 في الفقرة 2.

2-4 الودائع ذات المنافع الوقفية: وهي التي تمكن صاحب مبلغ من المال ليس في حاجة إليه لفترة معينة من تسليمه للسلطة المكلفة بالأوقاف في شكل وديعة يسترجعها متى شاء، وتقوم السلطة المكلفة بالأوقاف بتوظيف هذه الوديعة مع ما لديها من أوقاف". فبما أن الودائع الوقفية نوع من أنواع الوقف النقدي، فيمكن إسقاط هذا التعريف على صكوك الوقف. كلك المادة 45 من نفس القانون: تستغل وتستثمر وتنمى الأملاك الوقفية، وفقا لإرادة الواقف وطبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف، حسب الكيفيات التي حددها هذا القانون، والأحكام القانونية غير المخالفة له.

فبالنظر لنص المادة، يفهم بأن تنمية الأوقاف بأي صيغة حديثة طالما تحترم إرادة الواقف (شروطه) وموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية فلا بأس بتطبيقها. من هذا المقام، ومما سبق، يتضح للباحثتين إمكانية تطبيق صكوك الوقف على الأملاك الوقفية الجزائرية، مع بعض التعديلات الواجب إضافتها على نص المواد، وبتوفير المتطلبات الشرعية السابق ذكرها، وبتحقيق شروط الواقفين، بالإضافة إلى إضافة مواد قانونية وحتى مراسيم تنفيذية تعنى بكيفيات تنظيم هذه الصكوك على مستوى هيئات الأوقاف.

3- المتطلبات التنظيمية لصناعة صكوك وقفية تبرعية في الجزائر: إلى جانب المتطلبات الشرعية والتشريعية، هناك متطلبات تنظيمية ضرورية لاستكمال عملية صناعة الصكوك ومن بينها:

3-1 تهيئة البنية للمؤسسات المالية الإسلامية

إضافة إلى الإطار القانوني والشرعي فإن المؤسسات المالية الإسلامية بما فيها الأوقاف بحاجة إلى إطار فني متكامل من مؤسسات داعمة للصناعة المالية الإسلامية وجامعات ومراكز تخصص كوادر متخصصة، وفي هذا الصدد يقترح أن تقوم الجزائر بإنشاء مجموعة من المؤسسات التعليمية والبحثية لتكوين خبراء ومختصين في المالية الإسلامية [1]. فالمالية الإسلامية تتطلب تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية تلم بمبادئ الاقتصاد الإسلامي من جهة والعمل الإداري من جهة أخرى، لإيصال قارب الصناعة المالية الإسلامية إلى بر الأمان.

3-2 مخصصا البحث والتطوير

وجب على المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة ومؤسسات الأوقاف بصفة خاصة تخصيص مخصصات مالية من أجل البحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية لترقى إلى العالمية، وتكون منافسة لنظيرتها التقليدية لتعزيز الابتكار والإبداع[2].

3-3 التسويق

الجيد في ثقافة الشعب الجزائري هو ميله لاستخدام منتجات مالية إسلامية، لكن ما يحول دونهما هو عدم فهم الصناعة المالية الإسلامية والافتقار لمعرفة المنتجات، ومن دون تسويق لمبادئ وآلية العمل المالي الإسلامي سيبقى العملاء بعيدين عن تبني المنتجات الإسلامية[3].

---

[1] بن مشيش، حليمة. (2019). نحو تطوير المنظومة القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر في ضوء التجربة الماليزية، **مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية**، 10(1): 164.

[2] بوفدوني، وهيبة. (2017). **منتجات الهندسة المالية الإسلامية، واقع وآفاق**، ملتقى صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية، تونس.

[3] نفس المرجع.

في هذا الصدد وجب عقد مؤتمرات وملتقيات علمية متخصصة في هذا المجال (الصكوك الوقفية)، تبرمها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الإسلامي الأعلى من أجل تقديم بطاقة تعريفية للمنتجات الإسلامية، الواجب طرحها في السوق الجزائرية وكذا استخدام أساليب التسويق الفعال لضمان هذا الهدف ولتلبية احتياجات المتعاملين الجزائريين.

3-4 التنظيم الاحترازي

الأخذ في الاعتبار طبيعة الأموال التي تمثلها هذه الصكوك، فهي تؤول لهيئة الأوقاف لصرفها على مشروع معين؛ ولهذا وجب عليها الاحتراز من المخاطر التي قد تكتنف تنفيذ هذا المشروع وهذه الأموال باتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك حفاظا عليها من الاحتيال الى غير ذلك.

3-5 فصل مديرية الأوقاف عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

ليتسنى للمؤسسات المالية الإسلامية متمثلة في المؤسسات الوقفية من إصدار صكوك وقفية استثمارية تعو بالنفع على المجتمع الجزائري، وجب من الناحية التنظيمية إنشاء وزارة خاصة للأوقاف، تهتم بشؤون الأوقاف ذلك أن دمجها مع وزارة الشؤون الدينية لم يجعل منها محل اهتمام كالشؤون الدينية، الحج والعمرة، والمسابقات الدينية وغير ذلك.

4- العقبات التي تواجه صناعة صكوك وقفية في الجزائر

من أهم العقبات التي تحول دون توفير متطلبات صناعة الصكوك الإسلامية بصفة عامة والصكوك الوقفية بصفة خاصة، ما يلي:

- العامل التكنولوجي الذي يسهل رقمنة المعاملات، وحتى إمكانية نشر الفتاوى والقرارات الفقهية إلكترونيا، وهذا ما نجده غائبا في السلطة الجزائرية.
- البنك المركزي بصفته المسؤول عن إنشاء الهيئة الشرعية، يتعامل بالمعاملات التقليدية التي ورثها عن الاحتلال الفرنسي، وهو ما يثير شبهة حول مصداقية الهيئة المنشأة ونزاهة قراراتها.

- غياب تام للمرجعية القانونية الواضحة لإنشاء الهيئة الشرعية وتفصيل أحكامها.
- غياب الكوادر المتخصصة، وهذا راجع إلى عدم وجود دورات تكوينية متخصصة من جهة، ومن جهة أخرى عدم تدريس مقاييس تعنى بهذا الجانب في الجامعات، والمقصود هنا جميع الجامعات وليس شرطا كليات الشريعة فقط؛ بل حتى إنشاء كليات خاصة أو تدريس هذه المقاييس في كليات الاقتصاد والقانون.

III. صكوك وقفية تبرعية في الجزائر: نموذج مقترح

1- النموذج الأول: صكوك تبرعية

تعد الصكوك الوقفية أداة تمويلية، لتحصيل نقود سائلة موقوفة في صناديق معدة مخصصة لغرض مسمى، ولإنشائها يمكن اتباع الخطوات التالية[1]:

- تقوم الجهة الوقفية المعنية (مديريات الأوقاف) بدراسة المشروع الوقفي حسب الحاجة والامكانيات، اما لإنشائه أو تطويره (صيانته أو ترميمه) من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والذي ينبغي أن يكون المشروع مستقلا ماليا، فضلا عن كون المشروع المراد تبنيه سليما من الناحية الشرعية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفنية، المالية، التجارية، القانونية، والإدارية والتنظيمية.
- تحديد الغرض من المشروع الوقفي، جهة البر التي ستصرف فيها ريع الأوقاف وفق شروط الواقفين.
- انشاء لجنة لهذا المشروع تحت مسمى "لجنة المشروع الوقفي "س"" تتولى إدارته، تضم أعضاء من رجال الفقه، القانون، الاقتصاد، والاجتماع. وتتحدد مهمتهم وفق أطر قانونية لتتولى اللجنة انجاز المشروع برشادة وشفافية وإخلاص.
- تتولى اللجنة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الوقفي المتفق عليه، ليتسنى تحديد تكلفته والمخاطر التي تكتنفه وضماناته.

---

[1] قداوي، عبد القادر. مرجع سابق. ص ص: 84- 85.

- تصكيك رأس مال المشروع بقيم متساوية القيمة (صكوك)، وبإمكان الشخص الواحد المساهمة بأكثر من صك واحد.
- القيام بالترتيبات الإدارية والقانونية والاعلان عنه وعرضه على فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، رجالا ونساء، من داخل وخارج الوطن.
- تسويق المشروع الوقفي عن طريق وسائل الإعلان المتنوعة السمعية، البصرية، والمكتوبة والإلكترونية؛ وعبر مختلف الجهات كالمساجد، الجمعيات، والجامعات؛ المؤسسات المالية، ومكاتب البريد. مع التنبيه على ضرورة توضيح كل التفاصيل المتعلقة بالمشروع أثناء عملية الإعلان.
- تبدأ الجهة الوصية باستقبال التبرعات الوقفية من مؤسسات وأفراد المجتمع، وتقديم صكوك في المقابل حسب مساهماتهم النقدية.
- عند قفل باب التبرعات يتم انشاء صندوق وقفي باسم المشروع المطروح تحت اشراف اللجنة.
- بدء تنفيذ المشروع مع مراعاة الرقابة التقنية، المالية والقانونية.
- بعد انجاز المشروع واستغلاله بعد مدة، وبعد طرحه للعوائد تبدأ الجهة الوصية بصرف الريع والأرباح وفق المصارف المحددة.
- تخصيص نسبة من عوائد المشروع تعود للجهة الوقفية الوصية في سبيل المحافظة على الأصول الوقفية.

2- النموذج الثاني: صكوك القرض الحسن: يمكن أن يتم ذلك بطريقتين:

2-1 تصكيك صندوق القرض الحسن

تقوم هذه الفكرة من خلال دعوة المؤسسات الوقفية للأفراد والجمعيات الخيرية للاكتتاب في الصكوك التي يطرحها الصندوق تحقيقا لغرض معين من خلال نشرة الإصدار التي يتم توضيح مدة القرض والمصارف التي سينفق فيها ثم كمرحلة ثانية تقوم إدارة الصندوق بدراسة جدوى للمشاريع المراد اقراضها

وتقدير مدى حاجة السوق المحلي لها. فضلا عن التأكد من بيانات الأفراد طالبي القروض الحسنة من خلال التقصي عنهم. وكمثال عن المشاريع المراد تمويلها:

- مشاريع إنتاجية صغيرة: انتاج ملابس، صنع أحذية
- مشاريع صغيرة لصغار التجار: محلات تجارية صغيرة
- مشاريع الحرف اليدوية: الصناعات التقليدية
- مشاريع الإنتاج المنزلي: صنع الحلويات
- مشاريع تدوير النفايات

الى غير ذلك من المشاريع، على ألا تكون تكلفة المشروع ضخمة، التي لا تتطلب الا تمويل المواد الخام.

2-2 التصكيك المصرفي للقروض الحسنة

تتأتى فكرة التصكيك المصرفي من خلال انشاء المؤسسة الوقفية حساب داخل المصرف الإسلامي يتم تغذيته بمساهمات الواقفين من أفراد ومؤسسات، وقد يطلق على هذا الحساب اسم حساب الاحسان أو الاسترزاق، على أن يتملك المساهمون صكوك القرض الحسن ذات القيم المتساوية ويتم تحديد الزمن اللازم لتسديد القرض في نشرة اصدار الصكوك وكذلك القنوات التي سيتم تمويلها. أما حصيلة الاكتتاب فيتم اقراضها للجهات طالبة التمويل، ولكن حفاظا على الأموال المقترضة يتوجب عمل دراسات جدوى اقتصادية، وبحث تفصيلي عن العميل طالب القرض الحسن، والتحقق من البيانات التي قدمها.

3- بعض الملاحظات الواجب تداركها عند صناعة صكوك وقفية في الجزائر

عند اصدار الصكوك الوقفية، يجب الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

- تحديد الهدف بوضوح وشفافية، مثلا: انشاء مباني سكنية، مستشفى، مطار، جامعة، مركز تجاري، أو أي مشروع آخر.

- مصادقة المجلس الإسلامي الأعلى على شرعية هذه الصكوك، بالإضافة الى تحديد هيئة شرعية مستقلة تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف للاجتهاد في النوازل الوقفية الفقهية المعاصرة. فضلا عن تولي مهام الاشراف والرقابة على هذه الصكوك.
- وضع حد أقصى لقيمة اصدار الصكوك.
- إمكانية الاستعانة بالتكنولوجيا والأنظمة الحديثة.
- إمكانية تحصيل قيمة الاكتتاب الكترونيا بدفعها الى حساب بنكي خاص بهذا المشروع وتابع للوزارة الوصية.
- الإفصاح والشفافية وتداول المعلومات.

IV. الخلاصة:

1- النتائج: أسفر هذا البحث عن النتائج التالية:

- الصكوك الوقفية أهم أدوات التمويل الاجتماعي الاسلامي التي تعمل على تطوير الأصول الوقفية والمحافظة عليها وبالتالي تفعيل التنمية.
- تعتبر الصكوك الوقفية من النماذج الابتكارية الحديثة في أموال الوقف، قابلة للتطبيق في الجزائر إذا توافرت الشروط الشرعية والقانونية والتنظيمية.
- الصكوك الوقفية تمكن عدد كبير من المجتمع للمشاركة في تعميم الممارسة الوقفية مهما كبرت أو صغرت نقدياتهم.

2- الإقتراحات: اعتمادا على النتائج المستخلصة، نقدم مجموعة اقتراحات أكاديمية وعملية:

- أن يكون لدى مديريات الأوقاف على مستوى 58 ولاية المرونة الكافية لإدارة مشاريع الصكوك الوقفية.

- عقد ندوات وورشات عمل تدريبية تعنى بالقضايا المعاصرة في مجال الأوقاف، انشاء المعاهد الخاصة في المجال الوقفي
- التعاون بين الدول الناجحة في مجال الأوقاف في ميدان تدريب الإطارات الفنية وتسويق المشاريع الوقفية، بوصفها من المقومات المهمة لتنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الأنظمة الداخلية لدى الجهات القائمة على شؤون الوقف وادارته، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا في إدارة واستثمار الأموال وتسويق المنتجات والمشاريع.
- ضرورة فتح موقع الكتروني خاص ببث المعلومات عن مختلف نشاطات المؤسسة الوقفية بما فيها الإعلان والدعاية لتشجيع الناس على الوقف.
- تطبيق برامج الجودة وتبني رؤاها لتطوير هيئات الأوقاف والتحسين المستمر لأدائها، لمواجهة التحديات العالمية.

المراجع:

1) بن زيد، ربيعة؛ بخالد، عائشة. (2012). دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، (2).
2) بن مشيش، حليمة. (2019). نحو تطوير المنظومة القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر في ضوء التجربة الماليزية، **مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية**، 10(1).
3) بوفدوني، وهيبة. (2017). **منتجات الهندسة المالية الإسلامية، واقع وآفاق**، ملتقى صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية، تونس.
4) بوهراوة، سعيد. (2018م). الحوكمة الشرعية لإصدارات الصكوك، **مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية**، 9(02).
5) حطاب، كمال توفيق. **الصكوك الوقفية ودورها في التنمية**. بحث متاح على موقع : موسوعة الاقتصاد الاسلامي www.iefpedia.com تاريخ الاطلاع : 2021/10/02 على الساعة 00:30.
6) شاهين، محمد. (2017). **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**. مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.
7) العنزي، عبد الرحمن رخيص؛ العمري، محمد علي. (2015). تعاضد الأوقاف في الفقه الإسلامي، **دراسات، علوم الشريعة والقانون**، 42 (3).

8) قداوي، عبد القادر. (2018). تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية –نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية–، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (19).

9) لعناني، محمد؛ جوفاني، أسماء. (2020). مدى إلتزام نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام رقم 20–02 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق لـ 15 مارس 2020، **مجلة التكامل الاقتصادي**، 8(02).

10) مير، أحمد. (2019). **متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة مقارنة بين بنك بوميبترا الماليزي ووكالة بنك التنمية المحلية**، المؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

11) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**. معيار الضبط والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1).

12) https://hci-dz.com/

13) Paolo Pietro Biancone and Maha Ramadan, Finance social entreprises : An Islamic finance prospective European Journal of islamic journal, 2019

14) Zain, Nor Razinah Mohd; Abideen, Adewale; Engku Ali, Engku Rabiah Adawiah. (2019). Innovations in Sukuk in the Global Finance Market: Reviewing Key Considerations. **International Journal of Management and Applied Research**, Vol. 6, No. 4.